

مساهمات المجامع اللغوية العربية

في تيسير الدرس النحوي

الطالب: ساهد الحبيب

إشراف الأستاذ الدكتور: عوني أحمد محمد

جامعة ابن خلدون - تيارت - الجزائر

جامعة ابن خلدون - تيارت - الجزائر

انتقد بعض الدارسين مادة النحو العربي انتقادا لازعا زاعمين بأنها سبب ضعف وتردي اللغة العربية، وتآلق في ذلك نجم كتاب كثيرين وباحثين يدعون جميعهم إلى ضرورة إصلاح الوضع قبل فوات الأوان، إلا أن الطريق لم يكن ميسرا لهم فقد انبرى لهم باحثون آخرون محدّرين ومنهّين من خطر دعوات التجديد والتيسير. ولا يعني ذلك أن الذين يرفضون التجديد والتيسير يريدون القضاء على النحو العربي، وإنما الذي دفعهم إلى هذا الرّفْض هو غيرتهم الشديدة على أصالة النحو العربي واستمراره على ما هو عليه دون مساس، إمّا لأنّه نحو لغة مقدسة هي لغة القرآن الكريم، أو لأنّها لغة كاملة غير قابلة للتّطوير. لكن النظرة العلمية لهذا الموضوع تبيّن أنّ التجديد والتيسير مطلب مستمر، إلا أنه وبالمقابل أي تجديد نعينه في مادة النحو العربي؟ وما المقصود بتيسير المادّة النّحوية؟ وما هو دور المجامع اللّغوية العربية في تيسير الدّرس النحوي؟

الكلمات المفتاحية: النحو العربي؛ المجامع اللغوية؛ الإسهامات؛ التجديد؛ التيسير؛ الدّرس النحوي.

The Contributions of the Arab Linguistic Councils in Facilitating the Grammatical Lesson

Abstract: Some scholars have vehemently criticized Arabic grammar for claiming that it is at the origin of the degradation and mediocrity of this language, and the star of many writers and researchers who are calling for the need to reform the situation before it is too late has shone in this. However, the path was not that easy for them; renewal and facilitation. This does not mean that those who reject renewal and facilitation want to eliminate the Arabic grammar, but what prompted them to this rejection is their extreme jealousy of the authenticity of Arabic grammar and its continuation as it is without prejudice, either because it is about a sacred language that is the language of the Holy Qur'an, or because it is a complete language that is not Scalable. However, the scientific

تاريخ تسليم البحث: 14 فبراير 2017.

تاريخ قبول البحث: 09 جويلية 2017.

مساهمات المجامع اللغوية العربية في تيسير الدرس النحوي..... مجلة فصل الخطاب

view of this topic shows that renewal and facilitation is an ongoing requirement, but on the other hand, what renewal do we mean in the subject of Arabic grammar? What is meant by facilitating grammatical material? What is the role of the Arab linguistic councils in facilitating the grammatical lesson?

Keywords: Arabic grammar, Linguistic circles, contributions, reform, simplification, grammar course

مقدمة: لاشك أنّ النحو العربي يعيش - وباتفاق الدارسين والباحثين ورجال المجامع اللغوية - أزمة حادة بالنظر إلى ما تعيشه اللغات العالمية الأخرى في نحوها وقواعدها. وأن السبب في هذه الأزمة التي يعيشها النحو العربي هو جموده - ولمدة زمنية طويلة جدا - على ما هو عليه. بينما تعرف لغات أخرى تطورا وتجديدا وحركة مستمرة تماشيا مع العصر الذي توجد فيه. فقد انتهت حالة النحو العربي إلى درجة أصبح جلّ الدارسين يصفونه بمواصفات لا تليق أبدا بجمال اللغة العربية ومكانتها المطلوبة. يصفه أحدهم بأن حالة النحو أصبحت عبارة عن ألغاز، وذلك لما فيه من طلاسم وقصص يجدها الدارس أحيانا أقرب إلى النكتة منها إلى العلم الصحيح، ويصفه آخر متحدثا عن شوائبه قائلا: "بأن النحو منذ نشأته داخلته شوائب تمت على مر الليالي وتغلغلت برعاية الظروف، وغفلة الحراس فشوهت جماله وأضعفت شأنه وانتهت به إلى ما نرى"⁽¹⁾.

وهذا سعيد الأفغاني يرى أنه إلى غاية منتصف القرن التاسع عشر كانت القواعد العربية تدرس مثقلة بالحواشي والشروح والتقارير والردود، وعقم أساليب التدريس، واستظهار المتون في النحو والصرف، مما جعل الصغار يعانون في تعلم قواعد اللغة العربية. ويرى بأن النهضة التي أطلت على البلاد العربية جعلت قواعد اللغة العربية في غاية من اليسر في كتب حديثة سهلة واضحة لا صعوبة في عباراتها ولا التواء، غنية عن الشروح والتعليق وحينها أصبحت القواعد درسا وتديسا من أيسر الأمور⁽²⁾. وهذا الاعتراف الأخير من الكاتب إنما هو جزئي لم يشمل القواعد كلها ولم يتناول الجوانب المطلوبة في التجديد كما يطرحها الباحثون.

وهذا الباحث علي أحمد مذكور يشكو من طرق تدريسه -كما يعلم عندنا - ليس علما لتربية الملكة اللسانية العربية، وإنما هو علم تعليم وتعلم صناعة القواعد النحوية، وقد أدى هذا مع مرور الزمن، إلى النفور من دراسته، وإلى ضعف الناشئة في اللغة بصفة عامة"⁽³⁾ وتلك نتيجة خطيرة جدا يصل إليها تلاميذنا في لغتهم الأصلية التي لا مفر منها.

وهي الملاحظة نفسها التي تؤكدتها كذلك بنت الشاطئ عندما تقول: "الظاهرة الخطيرة لأزمنا اللغوية هي أن التلميذ كلما سار خطوة في تعلم اللغة، ازداد جهلا بها ونفورا منها، وصدودا عنها، وقد يمضي في الطريق التعليمي إلى آخر الشوط فيخرج من الجامعة وهولا يستطيع أن يكتب خطابا بسيطا بلغة قومه"⁽⁴⁾. ويستطيع أن يقف على هذه النتيجة الخطيرة

والأزمة المعقدة كل من يحتك بطلاب الثانوية وطلبة الجامعة المختصين في اللغة العربية فضلا عن غير المختصين.

ولا يعني مطلقا أن اعترافنا بخطورة واقع النحو العربي، أو الدعوة إلى النهوض به مما هو عليه في سبيل أن تظل العربية راسخة في الأقاليم ثابتة الأركان.

وإن الصيحات التي تعالت في الوطن العربي منتقدة حالة النحو ومطالبة بالتجديد والتنقية، لا يزيد عمرها عن ثمانين سنة في أغلب الأحوال بينما ألفت مصادر نحونا العربي قبل أكثر من عشرة قرون من الزمن قد تزيد في بعض المؤلفات وتنقص في مؤلفات أخرى. أفلا يقتضي الزمن الفاصل بيننا وبينهم تغيرا في الظروف والأوضاع والذهنيات مما يقتضي الحال أن يكون إنتاجهم وتأليفهم تبعا لظروف عصرهم، وطبيعة أوضاعهم ونوعية الذهنيات السائدة، وأن لكل عصر رجاله، ولكل عصر ظروفه، ولكل عصر طبيعته وهكذا. بالإضافة إلى أن القدماء لم يفرضوا علينا آراءهم ولم يوصوا بضرورة الأخذ بها كليا أو جزئيا، ولذلك فلا سبيل إلى التعرض لهم بسوء أو دون احترام، فإذا كان لكل عصر ظروفه، فقد تكون ظروف عصرهم فرضت عليهم ذلك النوع من البحث وذلك النوع من التأليف، فإن ظروف هذا العصر تفرض على رجاله كذلك نوعا آخر من البحث ونوعا آخر من التأليف تماشيا وروح العصر الذي نعيش فيه. وتبعا لما يتطلبه الموقف اللغوي اليوم من رجال هذه اللغة.

ولقد تعالت الصيحات كثيرا ومنذ أمد من السنين على ضرورة العمل في هذا الاتجاه. أي في تخليص النحو العربي من شوائبه التي داخلته عبر القرون، والعمل على تجديده بطريقة تلائم العصر الذي نعيشه.

إن قضية تيسير النحو العربي ميّزتها كثرة الطروحات والآراء، وكثرة التأليف التي عالجت الموضوع بكيفيات مختلفة، تتفق أحيانا وتختلف أحيانا كثيرة، ويعود ذلك إلى أهمية الموضوع النحوي، باعتبار أن النحو يمثل العمود الفقري للغة العربية، ونظرا لهذه الأهمية تعددت الاقتراحات، فمن باحث يطرح ما ينبغي حذفه من قضايا النحو، إلى آخر فيما ينبغي إضافته للدرس النحوي، إلى آخر فيما يجب تعديله، إلى باحث فيما يجب تغييره، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نضيف فيمن بحثوا في تعليمية النحو العربي، وهم يبحثون عن الطرق التي تناسب الدرس النحوي حتى يكون ميسرا في متناول المتعلمين، وهكذا لم يقف البحث إلى اليوم، ولن يقف في المسألة النحوية لعدم الاتفاق على موضوع التيسير.

وبشأن دعوات التجديد والتيسير في العصر الحديث قسمها بعض الدارسين إلى ثلاثة

أقسام:

مساهمات المجامع اللغوية العربية في تيسير الدرس النحوي..... مجلة فصل الخطاب

الأول: طرح العامية أو جزءا منها بديلا عن الفصحى، لكن هذا القسم ليس بحال من الأحوال في خدمة موضوع التيسير في رأينا.

الثاني: يضم مجموعة من المحاولات التي مست جوهر النحو العربي وأرادت أن تجدد له بعض المقاييس وأصوله وأن تهدم منه بعض ما كان عند القدماء.

الثالث: يضم محاولات التيسير وتجديد ما يمكن تجديده من حيث الموضوعات والأساليب والمناهج ممّا لا يمس جوهر النحو العربي.

غير أن باحثين آخرين حدّدوا لهذه المسألة فريقين اثنين فقط، مقصين في ذلك دعاة العامية من الموضوع⁽⁵⁾.

وإن جميع الباحثين الذين خاضوا مناقشة الدرس النحوي يؤكدون أن النحو حقيقة مصاب بعلة كثيرة، وأنه يعيش أزمة حادة، وأن هناك صعوبة تكتنف المادة النحوية وتعتقد مسائلها... إلا أنهم يختلفون اختلافا بيّنا في طرح الحلول والبحث عن المخارج الصائبة للأزمة، وذلك نظرا لاختلافهم في طبيعة المشكلة وسبب الصعوبة التي تكتنفها.

فإذا كان طه حسين يؤكد أن الحل في تصويره لإحياء النحو لا يكون إلا على وجهين هما "أحدهما أن يقربه النحويون من العقل الحديث ليفهمه ويسیغه ويتمثله ويجري عليه تفكيره إذا فكر، ولسانه إذا تكلم، وقلمه إذا كتب. والآخر أن تشيع فيه هذه القوة التي تحبب إلى النفوس درسه ومناقشة مسائله والجدال في أصوله وفروعه، وتضطر الناس إلى أن يعنوا به بعد أن أهملوه ويخوضوا فيه بعد أن أعرضوا عنه"⁽⁶⁾. فإن (إبراهيم مصطفى) يرى أن الأصول ذاتها تحتاج إلى تغيير وتعديل عندما يقول: "ولقد بذل في تهوين النحو جهود مجيدة واصطنعت أصول التعليم اصطناعا بارعا، ليكون قريبا واضحا، على أنه لم يتجه أحد إلى القواعد نفسها وإلى طريقة وضعها. فيسأل ألا يمكن أن تكون تلك الصعوبة من ناحية وضع النحو وتدوين قواعده. وأن يكون الدواء في تبديل منهج البحث النحوي للغة العربية ؟"⁽⁷⁾.

ولكن (مهدي المخزومي) يرى أن الصعوبة في النحو ذاته من جراء إلصاقه بالعامل، وعليه يكون الحل بإبطاله فيقول: "فقد حاولت في هذه الفصول - ما وسعني ذلك - أن أخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل"⁽⁸⁾ ذلك ما يؤمن به الكاتب خلافا لسابقه من الباحثين.

ويختلف الباحث (عبد الرحمن الحاج صالح) عن السابقين في طرح إشكال آخر لم يطرحه غيره، وهو قصور فهمنا - نحن المحدثين - للنحو العربي الذي اكتمل في نهاية القرن الرابع للهجرة فقال: "إذ لا يمكن أن نجدها (أي: صورة النحو-) عند النحاة المتأخرين إلا

مشوهة ممسوخة. وقد استغفلت على من جاء بعدهم، فما بالكم بالمحدثين⁽⁹⁾ وقد أثار هذا الرأي كثيرا من الباحثين، وعده بعضهم بأنها تهمة خطيرة عندما يتعلق الأمر بجميع المحدثين، وهم أساتذة النحو وعلماءه، ويعتبرون أن هذا الرأي سيكرس التهمة بصعوبة النحو العربي حقيقة لأنه وضع لعصر غير عصرنا⁽¹⁰⁾.

ومهما يكن من أمر فإننا أردنا بهذه المقولات والتصريحات أن نبين مدى الاختلاف الحاصل في المسألة النحوية، وهو من العمق بمكان ما يجعلك تتصور أن الوصول إلى اتفاق غير ممكن الحصول، إلا أن هذه الاختلافات وتنوعها إنما تدل على أمرين حقيقيين هما:

أولاً: عمق الأزمة التي تعرفها المسألة النحوية، والصعوبة الحقيقية التي يشعر بها كل متابع للقضية دارساً أو باحثاً أو مدرساً أو هاوياً. فهي أزمة عامة علقت بالنحو منذ عصوره الأولى إلى عصرنا هذا.

ثانياً: إن هذه الاختلافات العميقة في البحث عن الحل إنما تدل على الاهتمام الكبير الذي يوليه الباحثون للمسألة النحوية، لأن إهمال النحو وإهمال علاجه هو إهمال بالضرورة للغة الفصحى.

ومن حيث التعليمية: فالنحو العربي لم ينل نصيبه بعد في العصر الحديث مما يجب اعتماده من طرق التدريس والوسائل التي ينبغي الاستعانة بها، واختيار المعلم الكفاء لذلك. كل هذه إنما هي متطلبات تقتضيها ظروف العصر الذي عرف تطوراً سريعاً في أحداثه، ومن غير الممكن مطلقاً أن يظل التلميذ، الذي نلقنه هذا النحو منعزلاً عنها فهو يتأثر بكل ما يراه ويلاحظه، وليس ممكناً أن يكون الواقع شيئاً وما يدرسه ويدرس له شيء آخر.

ولاشك أن جميع الدراسات الحاصلة في التاريخ أو في الميدان لا تخرج عن هذين المسلكين الهامين والمتلازمين، إما معالجة المادة وإما معالجة الطريقة، مهما كان شأن الدراسة⁽¹¹⁾.

إسهامات المجامع اللغوية في تيسير النحو:

ومن أبرز المؤسسات العلمية التي عكفت على تجديد النحو وتيسيره نقف على بعض الجهود التي بذلتها مختلف المجامع اللغوية العربية، باعتبارها المؤسسة ذات الصلاحية الأساسية والقانونية للنظر في المسائل المطروحة في المجال اللغوي، ومنها القضايا النحوية العربية. إن المجامع اللغوية العربية تكاد تنتشر في أغلب الدول العربية وأعني بها الدول التي قطعت شوطاً معتبراً في المجال العلمي والأدبي. وأبرز المجامع اللغوية العربية الموجودة اليوم هي:

- المجمع العلمي العربي بدمشق الذي تأسس سنة 1919 م.

مساهمات المجامع اللغوية العربية في تيسير الدرس النحوي

جملته فصل الخطاب

- المجمع العلمي اللبناني الذي تأسس سنة 1928 م.
 - مكتب تنسيق التعريب بالرباط (المملكة المغربية) الذي تأسس سنة 1962 م.
 - مجمع اللغة العربية بالأردن الذي تأسس سنة 1976 م.
 - مجمع اللغة العربية بالقاهرة (جمهورية مصر) سنة 1938 م.
 - المجمع الجزائري للغة العربية سنة 1986 م.
- ويلاحظ أن أبرز هذه المجامع هو المجمع اللغوي المصري الموجود بالقاهرة، ذلك بالنظر إلى الأنشطة الكبيرة التي قام بها، وكذا لأحقيقته في إصدار القرارات اللغوية⁽¹²⁾. ولقد أصدرت هذه المجامع جملة من القرارات ذات الأهمية ما يترأى لك وكأن المشكلة النحوية حلت أو أوشكت على الحل، ولكن الحقيقة والنتيجة غير ذلك ويعود ذلك إلى أسباب كثيرة سنأتي على ذكرها لاحقا.

أ - مقترحات المجامع اللغوية:

1- المجمع العلمي العربي السوري:

- يقترح جملة من القضايا تساهم في تيسير النحو ومن ذلك القرارات التالية:
- أفضلية الإبقاء على الإعراب التقديري والمحلي دون تعليل والتأني في استبدال مصطلح بآخر عملا على تحقيق الاستقرار المعلوماتي في أذهان التلاميذ.
 - عدم ضرورة ذكر العلل الثواني والثالث لئلا ينشغل بها التلاميذ على حساب الأهم والمطلوب.
 - العناية ببحث الأصوات وإدراجه في الموضوعات النحوية المطلوبة لتحقيق الأداء السليم لدى الناشئة ووضعها موضع التجربة الميدانية.
 - وجوب ضبط الكتابة النحوية بالشكل نصا وشرحا وقاعدة وتدريباً لتسهيل العملية للدارس والمدرس.
 - ضرورة الاهتمام بتأليف الكتب محليا، عملا على أن تنسجم مع الاتجاهات التربوية المعاصرة التي تلح على الانطلاق من البيئة لإحداث التفاعل بين البيئة الناشئة.
 - اتباع طريقة التعليم المبرمج بغية اكتساب الناشئة مهارات التعلم الذاتي.
 - ضم المواضيع المتعلقة بالأساليب في باب واحد من أبواب النحو.
 - ولا يغفل المجمع دور المعلم في كل هذا، لذلك نص على ضرورة الاهتمام بالمدرس تكويناً وأداءً، وضرورة اصطناعه الفصحى للتعود عليها⁽¹³⁾.

ويلاحظ الأستاذ صالح بلعيد " أن مجمعي سوريا أدركوا أن المشكلة ليست في النحو ذاته، بقدر ما هي طريقة تعليمه"⁽¹⁴⁾، وهذا ما دفعهم حسب رأيه إلى عدم الوقوف على عمق المسألة النحوية التي تتطلب جهداً معتبراً، مستشهداً في ذلك بما ذكره عبد الكريم اليافي عندما قال: "إن محاولة تيسير اللغة العربية، وتسهيل أصولها من نحو وصرف محاولة مخففة، لأنها تؤدي إلى التردد والتراخي والتفاهة والتفكك والركاكة". ومع ما ذكر في هذه المقولة إلا أن مجمعي سوريا لمسوا قضايا هامة في النحو العربي وذلك (كعدم تعليل الإعراب المحلي) (وعدم ذكر العلل الثواني والثالث) (والإلحاح على اعتماد التأليف المحلي). هذه قضايا تمس جوانب من النحو، فاعتماد التأليف المحلي لا يعني إلا ترك الكتب القديمة واعتماد كتب معاصرة محلية تختلف عن القديمة في أسلوبها وأمثلتها، واستغنائها عن التعليل. ويعد هذا مظهر من مظاهر التجديد الذي ينبغي أن يسود في الوسط النحوي عملاً على تيسيره على الناشئة. وما عنايتهم الكبيرة بالجانب التعليمي إلا إدراكاً منهم بأن أغلب المشاكل إنما تأتي من هذا الاتجاه الذي لا يمكن فصله عن النحو كمادة، فالمادة الصعبة إذا اختير لها أحسن السبل في إلقائها وتوصيلها تصبح يسيرة لا محال، وما تأكيدهم على (اصطناع المعلم للفصحى إلا تحقيقاً لهذا الغرض). ومثل هذا الخطاب الذي ذكره عبد الكريم اليافي - وإن كان فردياً - لا يعبر إلا عن تمسك ثابت بقضايا النحو كما وردت عند القدماء من دون تغيير، ومعنى ذلك أن الكاتب يرد ضعفنا وضعف طلابنا في هذه المادة إلى عجزنا نحن وتراخيها وليس إلى صعوبة القواعد نفسها. وإذا كان في المادة النحوية صعوبات تذكر فإن ذلك بالنسبة إليه مما يشحن العزائم ويثير الانتباه ويجعل الدارس يعمل جهده أكثر للوصول إلى الرقي.

وبصورة مجملة فإن المجمع السوري كما ترى من خلال الاقتراحات المقدمة يكتفي بقضايا شكلية لها علاقة بتسهيل بعض القضايا على الطلبة من جهة، كما يعتني بالوسائل الهامة لتوصيل المادة، وأبرز ذلك المعلم الذي ينبغي أن يكون كفاً، قادراً على أداء الرسالة، والكتاب كوسيلة أخرى من وسائل الإيضاح والمساعدة. وبناء على ذلك لا يتفق المجمع وما اقترحتة اللجنة المصرية لتيسير النحو الذي عقدت سنة 1938 م في قضية إمكانية الاستغناء عن الإعرابين التقديرية والمحلي، ويرى أن ذلك لا ضرر في الإبقاء عليه. كما لا يوافق على محاولة استبدال مصطلح بآخر والعمل على التآني عملاً على عدم التشويش على الطلبة، كأنه يشير بذلك إلى مصطلحي (الموضوع والمحمول) المقترح من طرف اللجنة المذكورة نفسها.

وقد ساهم المجتمع السوري في توضيح بعض القضايا المتعلقة بنشر الفصحى عن طريق ما أدلى به بعض الأعضاء، وذلك عندما تقدمت رئاسة المعارف بالشام إلى المجمع مسائلة إياه عن أقرب السبل إلى نشر الفصحى. وقد تولى الإجابة الأستاذ (عبد القادر المغربي)، الذي بين أن

مساهمات المجمع اللغوية العربية في تيسير الدرس النحوي..... مجلة فصل الخطاب

القضية تطرح مسألتين: الأولى، تتعلق بنشر اللغة العربية الفصحى بتحصيل ملكة الكتابة والإنشاء الفصيح فيه. أما المسألة الثانية فتتعلق بنشرها، وذلك بتحصيل ملكة النطق والمحاورة الفصيحة. إلا أن الثانية عنده يراها أهم، بل وهي المقصودة في السؤال لأنها الأولى، ولكنه لم يخف إجابته عن السؤال الأول. وقد أوضح عن المسألة الأولى بأن هناك وسائط ثلاث يراها الحل في تقوية ملكة اللغة الفصحى في نفوس الناشئة فهما وكتابة، وهي عنده: تعلم مبادئ اللغة العربية، والإكثار من المطالعة في مختلف مصادرها والإكثار من السماع للفصيح من خلال الخطب والمحاضرات الفصيحة، وذلك لا شك هو السبيل لترسيخ القوالب السليمة والتعبير الصحيحة⁽¹⁵⁾.

أما نشر الفصحى لتحصيل ملكة النطق والمحاورة بها دون تعثر فهي لا شك أصعب من الأولى، ولذا فبالإضافة إلى الوسائط الثلاث السابقة يؤكد على ضرورة إدمان التكلم والمحاورة الفصيحة بها، ولن يكون هذا مجديا للفرد إلا إذا أخذ به منذ الصغر، أما إذا تجاوزه هذا السن فإنه من الصعوبة بمكان القدرة على تحقيقه.

ويشير الأستاذ المغربي أن المحيط الذي يتشكل فيه الطفل يتألف من البيت، والشارع، وعمامة الناس، ورفاقه، ومعلميه في المدرسة. ويرى أن البيت والشارع لا يساهمان بشيء في إحراز أي تقدم في هذا المجال، ولا تبقى إلا المدرسة التي بإمكانها المساهمة في هذا الأمر بالتدرج إذا توافرت الشروط المساعدة، من كفاءة المعلمين وصلاحية البرنامج المقرر، وإذا لم يتوفر هذا سيكون دورها لا محالة ناقصا إن لم يكن معدوما⁽¹⁶⁾.

2- اللجنة الوزارية المصرية:

وقد اقترحت اللجنة الوزارية المصرية لتيسير النحو والصرف سنة 1938 م ما يلي:

- الاستغناء عن الإعراب التقديري والمحلي في المفردات والجمل. ذلك دفعا للمشقة على المعلم والمتعلم معا.

- إطلاق مصطلحي (الموضوع) و(المحمول) عملا على الإيجاز، وما عداه فهو تكملة.

- تقسيم علامات الإعراب إلى أصلية وفرعية لتنوب عن بعضها البعض في بعض المواضع.

- تحويل بعض الموضوعات من الدراسة النحوية إلى الدراسة الأسلوبية ليقاس عليها وحسب، كموضوع التعجب وصيغته: (ما أفعله) و(أفعل به)⁽¹⁷⁾.

ونلاحظ أن هذه المقترحات تتصل بالجانب الشكلي أكثر مما تتعلق بعمق القضايا النحوية، لأنها تعلق ببعض المصطلحات من جهة أو بالاستغناء عن قضايا يسهل فهمها على المبتدئ.

3- المجمع اللغوي القاهري:

أما مجمع القاهرة بجمهورية مصر فقد اقترح جملة من القرارات الأخرى منطلقاً مبدئياً من المقترحات التي صدرت عن اللجنة الوزارية المصرية، وعليه قرر ما يلي:

- موافقته للجنة المصرية في تسمية مجموعة من الموضوعات بالتركيب وتحويلها إلى دراسة أسلوبية عوضاً عن الدراسة النحوية. مثل: (التوكيد، القسم، التعجب، اسم التفضيل، نعم، بئس، الاستغناء، الندبة، التخصيص، التحذير، الإغراء).
- رفض تسمية ركني الجملة بالموضوع والمحمول ويقترح تسميتها بـ (المسند والمسند إليه).
- الإبقاء على التقسيم القديم للكلمة على أنها اسم وفعل وحرف كما هي عليه قديماً.
- إلغاء الضمير المستتر جوازا ووجوباً وضمائر الرفع البارزة التي تدل على العدد مثل: (قاموا) (قمن) (قاما) وعدها لا محل لها من الإعراب.
- الاستغناء عن الصيغ المألوفة في إعراب المبنيات، والأسماء التي تقدر عليها الحركة، فمثلاً: (جاء القاضي) يكتفي في كلمة (القاضي) بأنه مسند إليه محله الرفع.
- الاكتفاء بألقاب الإعراب دون ذكر الحركة المفترضة.
- عدم تكلف المقدر المتعلق بشبه الجملة، فيقبل في جملة (زيد في الدار) (في الدار): جار ومجرور مسند، دون تكليف بتقدير المتعلق به.
- حذف موضوعات يرونها ثقيلة على الناشئة وهي: الإعلال – الإبدال – وبيان الكلمة في موازين مختلفة عوضاً عن تلك الدروس⁽¹⁸⁾.

ذلك بعض ما اقترحه المجمع المصري بين الحذف والتعديل عملاً على التبسيط.

ولم يقف مجمع القاهرة عند اقتراحات اللجنة المفوضة. فبعد سنوات من العمل أدرك المجمعيون أنّ الوقت قد حان للعمل على التيسير الحقيقي في قضايا النحو العربي، وذلك بناء على أن لكل عصر لغته وأساليبه، فلغة القدامى قد مضى بها الزمن إلى غير رجعة، ولنا لغتنا المتميزة ولذلك نظر أعضاء المجمع في قضايا النحو من جديد وركزوا أكثر على القضايا التربوية التي تعني المتعلم وتشهد حركية دائبة في الأوساط التربوية⁽¹⁹⁾.

مساهمات المراجع اللغوية العربية في تيسير الدرس النحوي..... مجلة فصل الخطاب

أما في مجال الصرف فنلاحظ أن المجمعين رأوا: "أن أكثر مسائل علم الصرف لا يصل إليها فهم الطالب، ويجب أن يعلم الصيغ المختارة بالأمثلة الكثيرة، وألا يكلف معرفة شيء مما يراه الصرفيون في أصول الكلمات في الهيئات المختلفة..." ومثل هذه القضية في غاية من الأهمية يدركها أكثر المعلمين والأساتذة الذين يتعاملون مع المادة في جميع المستويات التعليمية مع المتمدرسين، حين يجد الأستاذ نفسه في حرج شديد لعلمه أن التلاميذ يصعب عليهم إدراك تلك الموضوعات بسهولة.

وفي الدورة السادسة والعشرين لمجمع القاهرة تقدم الأستاذ (محمد خلف الله أحمد) في إحدى الجلسات بكلمة تعدّ أمنية الحارصين على سلامة اللسان العربي، ومحتوى الكلمة هو: "أن يتم التوحيد اللغوي في حياة مجتمعنا العربي، وتصبح اللغة الفصحى لغة الحياة بألوانها في هذا المجتمع، لا ترجمها فيه عامية أو أجنبية"⁽²⁰⁾ وإن كان ما يتمناه الكاتب شيئاً مستعصياً على التحقق، إلا أنها أمنية تراود جميع المخلصين لهذه اللغة العربية، إلا أن السعي والاجتهاد لتحقيق ما أمكن تحقيقه في هذا المجال أمر مطلوب من جميع الدول العربية والإسلامية التي تسعى جاهدة هي كذلك لتعليم أبنائها اللغة العربية.

4- المجمع العراقي:

- وفي مجمع العراق نظر المجمعيون إلى المشكلة النحوية من خلال هذه القرارات:
- الاعتماد في الشواهد والأمثلة على القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وذلك إيماناً منهم بأنهما النصان الأكثر دقة وإحكاماً.
 - الأخذ بالسائد اتباعه في القرآن من قواعد النحو... وذلك إشارة على ضرورة ترك القضايا التي وردت نادراً في بعض آيات القرآن الكريم.
 - الوصل بين علم المعاني والنحو في التقديم والتأخير ونحوهما، وذلك باعتبار أن الأصل هو هذا.
 - المزج لبعض القضايا الصرفية في قضايا النحو، ويمثلون لهذا بدراسة أوزان الفعل بما يحدث له عند الإسناد إلى الضمائر، وعند دراسة الجمع السالم تدرس معه جموع التكسير.
 - الإبقاء على المصطلحات النحوية القديمة.
 - الاكتفاء على التيسير في المرحلتين (الابتدائي والثانوي).
 - عدم الاكتفاء بتيسير قواعد النحو والصرف وضرورة اتباع ذلك بالإكثار من دراسة النصوص والمطالعة واعتماد التعبير الشفهي والكتابي⁽²¹⁾.

بالإضافة إلى عناية المجمع بالمجال التطبيقي كما ورد في المادة الأخيرة، حيث يرى المجمعيون أن التنظير وحده غير كاف، وبالتالي ضرورة الممارسة الفعلية للغة والنحو وجزء منها، بواسطة التعبير وممارسة القراءة والمطالعة في الميدان. وهي من الأهمية بمكان في مجال ترسيخ المادة اللغوية واكتساب التراكيب النحوية السليمة عند التلميذ.

ونلاحظ أن المجمع لم يظهر في قراراته جديدا ذا أهمية، باستثناء وصل (علم المعاني بمادة النحو) باعتباره جزءا منه. أما بقية القرارات فتعد تأكيدا على قضايا قديمة يراها المجمعيون ذات أهمية لا ينبغي العدول عنها.

أما التجديد من حيث المضمون فلم يشر المجمعيون العراقيون إلى شيء من ذلك وهو بالتالي يختلف في فهمه للتيسير والتجديد عن المفهوم الذي نجد عليه قرارات المجمع القاهري مثلا.

5- ندوة اتحاد المجامع اللغوية بالجزائر:

في ندوة اتحاد المجامع اللغوية التي عقدت بالجزائر سنة 1976 م نصت على جملة من القرارات الهامة التي ظلت جميعها حبرا على ورق وأهمها:

- الربط بين علم النحو وعلم المعاني الذي فصل عنه. وهو ما أشار إليه المجمع العراقي.
- الاعتماد على القرآن والحديث كمصدرين هامين في اقتباس الشواهد وكذا النصوص الأدبية الرائعة قديمها وحديثها.
- الإبقاء على الإعراب التقديري والمحلي لكن دون تعليل.
- دراسة موضوعات الأساليب دراسة دلالية لا نحوية وعدم التطرق إلى إعرابها، والاعتماد على التطبيقات، وهو ما أشارت إليه اللجنة المصرية والمجمع القاهري.
- الاستغناء عن بعض الموضوعات كالتنازع والاشتغال وعدم إشغال التلاميذ بها والاكتفاء بما يستعملونه في حياتهم العملية. حرصا على اكتسابهم النطق السليم.
- الإبقاء على المصطلحات القديمة المعهودة.
- إحداث دراسة الأصوات حرصا على إكسابهم النطق السليم وضم بعض القضايا الصرفية إلى الدراسة النحوية.
- الاكتفاء بألقاب علامات الإعراب. والسكوت عن ذكر المتعلقات في الظرف والجار والمجرور.
- ما ينصب بأن مضمرة ينصب بالأدوات الظاهرة.

مساهمات المجامع اللغوية العربية في تفسير الدرس النحوي..... بحلة فصل الخطاب

- اتباع كتب النحو بملحقات لتدريب التلاميذ على استعمال الأساليب المختلفة كالتعجب والنفي والتفضيل... الخ.

- اعتبار جميع العلامات الإعرابية أصلية دون تمييز.

- ربط بعض القضايا الصرفية بالقضايا النحوية لإحداث اللحمة.

- يدرج موضوع الاستثناء في الأساليب ويقصر على النصب إذا كان تاماً...

- عدم الخوض في مصطلحات الفعل المعتل والاكتفاء بأنه معتل في أوله أو وسطه أو آخره⁽²²⁾. وغيرها من مقترحات أخرى..

ورغم كل هذه الموجة التيسيرية - بما لها وعليها - التي صاحبت العربية منذ قرون بعيدة، إلا أن الدكتور - عوني أحمد محمد - ظلّ مطمئناً لحال ومستقبل اللغة العربية، ورأى في ذلك دليلاً على ثبات هذه اللغة لأنها لغة القرآن الذي تعهد ربّ العزة بحمايته فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾⁽²³⁾.

فاللغة العربية خالدة بخلود القرآن الكريم الذي كتب لها الانتشار للأبد، والعيش للأبد، واقترح الدكتور عوني أحمد محمد جملة من الاقتراحات لتذليل صعاب الدرس النحوي التي نراها كأنها خلاصة أو جمعا لأغلب التوصيات التي صدرت عن المجامع اللغوية العربية والندوات التي عقدت في هذا الشأن وتتلخص فيما يلي:

1- يتوخى في التأليف النحوي حسن العرض، وقرب المأخذ، والبعد عن الخلاف والجدل، وعن الإيجاز المعمي، والتطويل الممل، والبعد عن التعليل الفلسفي، مع تخير الأمثلة من واقع الحياة والتجديد فيها.

2- يستغني عن بعض الأبواب التي لا تستعمل كثيراً، كالاشتغال والتنازع والحكاية، وكذلك أصول الكلمة والتركيب في الأدوات، ويدرس الإدغام والإبدال والأصوات والوقف في الميدان اللغوي.

3- إحالة مسائل البلاغة من الذكر والحذف والتقديم والتأخير، جوازاً ووجوباً إلى ميدان علوم البلاغة.

4- يدرس الخلاف في كتب خاصة كما جرى في الإنصاف لابن الأنباري وغيره.

5- تصنف الشواهد ويبقى ما يدعم القاعدة فقط، ويطرح ما يدعم الشذوذ ويحسن تخصيص كتب لها، كما فعل البلاغيون.

6- إخراج اللهجات المختلفة من التقعيد، وجعلها في علم مستقل تدرس فيه دراسة علمية مفصلة.

- 7- اختصار المصطلحات والتخفيف منها، بالتخير مما ذكر البصريون والكوفيون وغيرهم.
- 8- دمج بعض الأبواب النحوية حتى لا يحدث تكرار، فالقسم يدرس مع الجزء، وعطف البيان يدرس مع البدل، والنداء والاستغاثة والندبة والاختصاص والتحذير والإغراء مع المفعول به، وحروف الجر مع الإضافة إذ هي على معنى الحرف، والعدد وكم مع التمييز، والاستثناء مع النعت فهو تخصيص مثله والجموع والمصادر سماعية بابها المعاجم اللغوية.
- 9- التخفيف من إعراب الجمل والمبنيات، مع الإبقاء على الأساسيات والجوهر فقط.
- 10- لا تؤخذ العلامة الإعرابية على أنها القرينة الوحيدة المميزة، فالنحو هو دراسة الأسلوب في مجمله، ونظرية النظم عند عبد القاهر تشير إلى أن هناك قرائن أخرى غير الإعراب كالرتبة، والقرائن اللفظية والمعنوية ومنها الإسناد، والاعتماد عليها في بناء المعنى.
- 11- دراسة النحو في ظل نصوص هادفة علميا وتربويا.
- 12- يؤخذ بالرأي الراجح فقط أو بالأضعف عند إرادة التيسير.
- 13- تعديل طريقة تدريس النحو، والأخذ بأراء المجتهدين المتخصصين في ذلك، دون تعنت أو تعصب.
- 14- دراسة النحو على مستويين: الأول للدارسين، والثاني للمتخصصين، ويراعي ذلك في المؤلفات⁽²⁴⁾

أسباب فشل المجامع اللغوية وتصور فرص النجاح:

بالرغم من تلك المجهودات الجبارة، والاقتراحات المختلفة والمتنوعة فإن تلك المجامع اللغوية لم يكن لها من القوة ما يمكنها به أن تحقق طموحاتها المختلفة، ويعود ذلك لجملة من الأسباب وهي:

أولاً: فقدان المجامع إلى سلطة القرار واقعياً من خلال المنظومات التربوية، بحيث يخول لها المباشرة في إنجاز مشاريعها، أو منحها الوسائل التي يمكن لها أن تنفذ مشاريعها. فجميع قراراتها هي حبر على ورق، وهي في أدراج المكاتب، لأن سلطة القرار ليست بيدها، أو على حد ما ذكره (عبد الرحمن السلوادي) بأن هناك مجهودات كثيرة بذلت في هذا المجال إلا أن السبب الذي أخرج تلك المجهودات "أنها لم تنتقل أو لم تتح لها فرصة الانتقال من حيز التنظير والجدل إلى مجال التطبيق والممارسة"⁽²⁵⁾.

ثانياً: إن هذه المجامع بالرغم من كل الاجتهادات التي قامت بها فإنها غالباً تفتقد إلى الجوانب التطبيقية التفصيلية التي تناسب القرارات المتفق عليها، وتؤكد صلاحيتها. فلم يضع

مساهمات المجامع اللغوية العربية في تفسير النحوي _____ مجلة فصل الخطاب

أي مجمع مثلاً منهجاً جديداً في تقسيم أبواب النحو العربي تقسيماً معقولاً يناسب التيسيرات المطلوبة والاجتهادات المتخذة ويسهم في حل المعضلة، وظلت القضايا قائمة على مستوى التنظير لا أكثر.

ثالثاً: فقدان المجامع القدرة على تجميع الآراء والمقترحات التي تصدر من شتى المجامع الأخرى عبر البلاد العربية أو الاجتهادات الخاصة التي يقوم بها الباحثون بصفة منفردة، وذلك لفقدانها هيئة مخصصة لتجميع تلك الآراء والدراسات النظرية والميدانية الحاصلة في البلاد العربية.

ولا شك أن هذه المجامع إذا ظلت هكذا - وما تزال إلى اليوم - فلا يدل هذا إلا على أن المشكلة ستظل تراوح مكانها، وستزداد تعقيداً بمرور الزمن، ونصل إلى ما لا يحمد عقباه مع أجيالنا المقبلة التي تطالب - بمقام الحال - علماء النحو بإيجاد حلول مناسبة.

فما الحل إذن ؟

إن الحل في رأينا هو منح (سلطة القرار) التي لا يمكن أن تصدر إلا من ذوي العقد والحل، والمتمثلة في الوزارات المختصة. وإنه من دون السلطة التي لها حق التشريع والتنفيذ لا يمكن أن تعرف القرارات سبيلها إلى الواقع التربوي.

كما يكمن الحل في عدم الاكتفاء بإصدار القرارات وحسب، بل إن الحل يكتمل حين تعزم السلطات المختصة على تنفيذ ما تصبو إليه بعد أن تبينت الحلول إلى المختصين وذوي الرأي في الموضوع. وإذا أردنا لقرارات المجامع اللغوية أن تنجح ينبغي أن تبادر السلطات المعنية بتهيئة ما يمكن تهيئته للشروع في الإصلاح المطلوب.

مراجع البحث وإحالاته:

- 1- عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، ط 2، 1971، ص : 71.
- 2- سعيد الأفغاني: من حاضِر اللغة العربية، دار الفكر، بيروت، ط 2، 1981، ص 191-192.
- 3- علي أحمد مدكور: تدريس فنون اللغة العربية، دار الفكر، القاهرة، د ط، د ت، ص : 283.
- 4- عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ): لغتنا والحياة، دار المعارف، القاهرة، ط 2، د ت، ص : 196.
- 5- محمد كراكي: مقال: "تقويم مدونة النحو العربي"، مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر 2001 م، ص : 325.
- 6- طه حسين: مقدمة كتاب (إحياء النحو لإبراهيم مصطفى)، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، د ط، 1959 م، ص : س، من المقدمة.
- 7- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، د ط، 1959 م، ص : د.

- 8- مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، لبنان، د ط، 1981 م، ص : 16 .
- 9- عبد الرحمن الحاج صالح : معهد العلوم اللسانية والصوتية، مجلة اللسانيات، ج1، جامعة الجزائر، 1971 م، ص 21.
- 10- مسعود صحراوي: موضوع، قراءة في جهود المجمع اللغوي القاهري، ص:219. (أعمال ندوة تيسير النحو، مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001).
- 11- علي أحمد مذكور : المرجع السابق، ص : 283.
- 12- صالح بلعيد : محاضرة ألقاها في ملتقى تيسير النحو، جامعة الأغواط، الجزائر ماي 2002 م.
- 13- محمد شوقي أمين : القرارات العلمية في خمسين عاما (1934 – 1984)، القاهرة، الهيئة العامة للطابع الأميرية، القاهرة، 1984 م .
- 14- صالح بلعيد : : اللغة العربية آلياتها الأساسية وقضاياها الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، 1995 م، ص : 93.
- 15- عبد المجيد عيساني : النحو العربي بين الأصالة والتجديد، دراسة وصفية نقدية لبعض الآراء النحوية، رسالة دكتوراه، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص : 258.
- 16- محمد شوقي أمين وإبراهيم التريزي : القرارات العلمية في خمسين عاما (1934 - 1984) الهيئة العامة للمطابع الأميرية، ص 278.
- 17- المرجع نفسه : ص : 176.
- 18- مجمع اللغة العربية بمصر: ج 8، القاهرة 1953 م، مقال : "موقف اللغة العربية العامية من اللغة العربية الفصحى"، ص 277 .
- 19- محمد رشاد الحمزاوي :أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة في خمسين عاما، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط 1، 1988 م.
- 20- نهاد الموسى : قضية التحول إلى الفصحى، دار الفكر، عمان ط 1، 1987 م، ص:39.
- 21- ملتقى تيسير النحو : الأغواط، الجزائر، ماي 2002 م.
- 22- محمد شوقي أمين : المرجع السابق، ص 300 .
- 23- سورة الحجر، الآية : 09
- 24- عوني أحمد محمد : محاضرة بعنوان : "مساهمات النحاة القدامى، والمحدثين في تيسير النحو العربي"، ألقاها في الملتقى الوطني الأول لقضايا النحو الواقع والآفاق، في 17 ماي 2005.
- 25- طه حسين : المرجع السابق، من المقدمة.